



## منهجية كتابة بحث قانوني

## Methodology for writing legal research

بدر الحيمودي

باحث دكتوراه في القانون الخاص

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الأول

البريد الإلكتروني:

[tallimbadar@gmail.com](mailto:tallimbadar@gmail.com)

## ملخص :

إن القواعد المنهجية للبحث مهمة وأساسية في عملية البحث القانوني وذلك على إعتبار أن القواعد يتعين على الباحث في العلوم القانونية الالتزام بها في بحثه وأن تتسم كتابته العلمية بالدقة والوضوح مع تحديد المنهج العلمي المعتمد في الدراسة، وذلك من أجل الوصول إلى بحث علمي قانوني تتوفر فيه كافة الأركان الرئيسية، مع التقيد بمختلف الشروط الشكلية والفنية، واحترام قواعد التوثيق وذلك خدمة ووفاء للأمانة العلمية التي تعتبر أهم عنصر من عناصر البحث العلمي.

**الكلمات المفتاحية:** القواعد المنهجية ، منهجية البحث، التصميم، الهوامش

## Summary:

The methodological rules of the research are important and essential in the legal research process, given that the rules must be adhered to by the researcher in the legal sciences in his research, and that his scientific writing is characterized by accuracy and clarity, along with defining the scientific method adopted in the study, in order to reach a legal scientific research in which all The main pillars, while adhering to the various formal and technical conditions, and respecting the rules of documentation, in service and loyalty to the knowledgeable secretariat, which is considered the most important element of scientific research.

**Keywords:** methodological rules, research methodology, design, margins

## مقدمة:

يشكل علم المناهج أحد أهم العلوم التي يتم تدريسها على مستوى الجامعات وذلك بالنظر لما تكتسبه هذه المادة من أهمية باعتبارها ضرورية بالنسبة لكل طالب أو باحث في مجال العلوم القانونية والاجتماعية، لكونها تقوم بتزويده وإمداده بمجموعة من الطرق والمنهجيات العلمية والعملية التي ستساعده لا محالة في مساره

الدراسي والعلمي، الأمر الذي سيؤدي إلى تقوية وتعزيز قدرات الباحث على مستوى تحليل وتفسير المعلومات والمعطيات المتوفرة لديه التي يريد الاشتغال عليها سواء في بحث أو عرض، وكذلك فهمها الجيد وإكسابه آليات تنظيم هذه المعلومات بشكل سليم ودقيق.

وفي غنى عن بيان أن البحث العلمي يمكن الباحث من استجلاء الغموض والوصول إلى معارف وحقائق معينة، كما أنه وسيلة فعالة للتواصل مع التفكير العلمي وربط الظواهر جدليا والوصول إلى نظم أفضل من النظم السائدة، فالبحث العلمي ينتسب إلى العلم أو يفترض فيه ذلك ويتميز بصفة الخلق والإبداع، ويعد أرسطو أول من وضع طرق البحث العلمي وسمي منهجه باسم المنطق .

أما المنهجية موضوع هذه الورقة فهي أسلوب عمل وتفكير لتبرير نتيجة معينة، تهدف إلى تحديد إطار المعرفة القانونية لدى الطالب وتنظيمها ليصل بعد تحليلها إلى استثمارها وإخراجها في سياق منطقي سليم ومقنع، وتعني أيضا العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحث لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة.

أما المنهج فهو الطريق أو الواضح في التعبير عن شيء أو في عمل شيء أو في تعليم شيء طبقا لمبادئ معينة، وبنظام معين، بغية الوصول إلى غاية معينة .

وعلى هذا الأساس تكمن أهمية موضوع منهجية الكتابة القانونية في كونها تمد الباحث بجملة من الخطوات الكبرى والأساسية التي تساعده على إنشاء بحث علمي منسجم ومتناسق من حيث الشكل والمضمون.

**وتهدف هذه الدراسة إلى:**

إعطاء صورة واضحة عن الشروط والشكليات المرتبطة بكتابة البحوث القانونية.

معرفة أنواع التصاميم.

معرفة أنواع الاقتباس وشروطه.

معرفة كيف يتم توثيق الهوامش والمراجع.

معرفة الأركان الرئيسية في البحوث القانونية.

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي حد تساعد منهجية الكتابة القانونية في معالجة موضوع قانوني معين؟

**الفرضية:** وللتدقيق أكثر في الإشكالية الرئيسية سوف نطرح مجموعة من الإشكاليات الفرعية:

ما هي الشروط والشكليات المرتبطة بالبحوث القانونية؟

ما هي أنواع التصاميم؟

وما هي أهم أركان البحث القانوني؟

من خلال الإشكالية المقترحة وأسئلتها الفرعية سوف نقترح فرضية للعمل مفادها أن منهجية البحث في العلوم القانونية مهمة وأساسية، فهي الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة كما تساعده في الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة.

ومن أجل الإلمام أكثر بكل حيثيات الموضوع اعتمدنا على الخطة البحث التالية: وهي التقسيم الثنائي لهذا الموضوع والذي ينقسم إلى مبحثين، هذا التقسيم سيكون مدخلا منهجيا لحسن تناول مختلف جوانب الموضوع ومساءلة كل أبعاده وتجلياته، وعلى هذا الأساس فإننا سنقسم هذا الموضوع كذلك إلى مطلبين مرتبطين منهجيا يضمنان فرعين في تسلسل منهجي يجعل من الموضوع وحدة متكاملة ومترابطة تنطلق من تسطير الإشكالية وتحديد أبعادها.

وعليه فإنه سيتم التطرق إلى الشروط والشكليات المرتبطة بكتابة البحوث القانونية، سنتناول فيها الشروط المرتبطة بالباحث وموضوع البحث، ثم شكليات كتابة البحوث القانونية.

أما المبحث الثاني فإنه سيتم تخصيصه للحديث عن أركان البحث في العلوم القانونية وتطبيقاتها "رسالة الماستر نموذجاً"، الأركان الرئيسية للبحوث القانونية، ثم سنقوم بتقييم بحث لنيل شهادة الماستر كنموذج.

**المبحث الأول: الشروط والشكليات المرتبطة بكتابة البحوث القانونية.**

قبل شروع الباحث في عملية البحث القانوني لا بد أولاً من اختيار موضوع بحثه وذلك عبر طرح إشكالية محورية التي يجب على الباحث أن يكون على معرفة بالإشكالية التي ستكون صلب الموضوع، ومنه سوف نتعرض بداية الى الشروط المرتبطة بالباحث وموضوع البحث (المطلب الأول) ثم نتناول بعد ذلك الشكليات المرتبطة بالبحوث القانونية (المطلب الثاني).

**المطلب الأول: الشروط المرتبطة بالباحث وموضوع البحث.**

من الطبيعي جداً أن تكون نقطة البداية في كتابة الأبحاث العلمية بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة هي اختيار الموضوع محل البحث، وسواء تعلق الأمر بأبحاث الإجازة أو رسالة الماجستير أو الدكتوراه فإن التوفيق والنجاح في تحديد مشكلة البحث يتوقف على حسن اختيار الباحث لموضوع البحث .

وعلى هذا الأساس، سنتطرق إلى الشروط المتعلقة بالباحث (الفرع الأول) ثم سنناقش بعد ذلك الشروط المرتبطة بموضوع البحث (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالباحث.**

إن الباحث العلمي يجب أن تكون لديه القدرة على إنجاز البحث، قدرة ذاتية تمكنه من إعداد البحث العلمي إعداداً ممتازاً وفقاً لقواعد وإجراءات وشروط المنهجية العلمية المطلوبة في إنجاز البحوث القانونية، ويستلزم توفر مجموعة من الشروط في كل باحث مقبل على إنجاز بحث علمي قانوني.

ومن بين أهم الشروط الذكاء العقلي والافتناع بالموضوع (الفقرة الأولى)، ثم اقتناع الباحث بالموضوع والتوفر على قدرات لغوية (الفقرة الثانية).

**الفقرة الأولى: الذكاء العقلي والافتناع بالموضوع.**

**أولاً: الذكاء والتحلي بالأخلاق الحسنة.**

يجب أن يكون الباحث على قدر من الاستطاعة على التعمق في الفهم والتحليل والمناقشة والاستيعاب والربط والمقارنة في تناول ومعالجة الموضوع محل البحث العلمي، بحيث يكتسب الباحث الإمكانيات العقلية من خلال قراءة مجموعة من المواضيع المرتبطة ببحثه .

أما التحلي بالأخلاق الحسنة فتوفرها في الباحث مسألة ضرورية، منها الصبر والتحمل وعدم الانفعال السلبي، وغيرها من الصفات الحسنة .

ثانيا: أن يقتنع الباحث بموضوع البحث.

يتعين أن يكون موضوع البحث من اختيار الباحث بإرادة حرة ونزوية دون ضغط أو توجيه، فالرغبة الشخصية دائما هي عامل مساعد ودافع فعال يؤدي للنجاح .

الفقرة الثانية: التوفر على قدرات لغوية والتجرد علميا.

أولا: توفر الباحث على قدرات لغوية.

إن البحث العلمي يقتضي من الباحث الإلمام بقواعد وأحكام اللغة العربية بالدرجة الأولى، كما يتطلب أيضا الإلمام ببعض اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية... ويلاحظ على جل البحوث القانونية في المغرب اعتمادها على مراجع باللغة الفرنسية نظرا لارتباط النظام القانوني المغربي بنظيره الفرنسي.

ثانيا: تجرد الباحث علميا.

يجب أن يكون الباحث الناجح موضوعيا، وهذا يتطلب الابتعاد عن العاطفة المجردة من البحث من أجل الوصول إلى الحقائق، أي يجب أن يبتعد عن إعطاء آراء شخصية أو معلومات غير معززة بالأدلة المقبولة والمقنعة .

لأن تبني أي موقف غير علمي، يجعل البحث عبارة عن رأي في موضوع معين يروم الكاتب من ورائه أهداف أخرى غير البحث العلمي، يمكن أن تكون سياسية، اقتصادية أو إيديولوجية.

وهو ما يبرر الإلحاح على تعدد المراجع المعتمدة وبلغات مختلفة، لتجاوز تبني نفس المواقف واجترار نفس المعلومات، بالإضافة إلى ذلك التنظيم الزمني حيث يجب أن يكون الباحث منظما من خلال عمله من حيث تنظيم ساعاته وأوقاته وترتيب وتنظيم معلوماته بشكل منطقي وعملي مع استثمار الوقت المتاح .

### الفرع الثاني: الشروط المرتبطة بموضوع البحث.

يعتبر اختيار موضوع البحث من النقاط الرئيسية حيث أن اختيار موضوع ناجح لرسالة جامعية أو أطروحة يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط الجوهرية التي تشكل المنطلق للبحوث العلمية بصفة عامة والبحوث القانونية بصفة خاصة.

ومن أهم الشروط أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية ويتسم بالجدية والحدثة (الفقرة الأولى)، وأن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية (الفقرة الثانية)، ثم أن يكون موضوع البحث مما يمكن تغطيته بالمراجع والوثائق العلمية (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية ويتسم بالجدية والحدثة.

يتعين على الباحث أن يختار موضوعا ذا قيمة علمية نظرية وتطبيقية وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية انطلاقا من طبيعة التخصص ومن مجموع المزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحثه والكشف عن الحقائق العلمية المرتبطة به .

لذلك يتعين أن يكون موضوع البحث متسما بالحدثة والجدية، والحدثة تقتضي بأن يكون الموضوع جديدا ولم يتعرض له باحث آخر من قبل، ولكن لا يشترط بأن تكون المشاكل المثارة جديدة بل يكفي بأن تكون الحلول المقدمة هي الجديدة .

وعلى الباحث مهمة التأكد من أن موضوع بحثه لم يسبق أن كان موضوع رسالة جامعية أو مؤلف آخر، غير أن المهمة قد تصطدم بصعوبة الاهتمام الى كل المواضيع التي كانت محل دراسات سابقة أمام غياب سجلات مركزية للرسائل والأطروحات الجامعية، وهذا الأمر عالجته التجربة الفرنسية بإنشاء مركز سجلات خاص بالرسائل والأطروحات الجامعية التي نوقشت أو التي هي في طور الإنجاز.

### الفقرة الثانية: أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية.

إن اختيار موضوعات عامة كبيرة، تصعب السيطرة عليها، وغالبا ما يؤدي بالباحث إلى التوقف في مراحل لاحقة، إن الموضوع العام وإن كان يصلح لكتابة كتاب أو موسوعة إلا أنه لا يصلح لبحث علمي، فالبحث العلمي عبارة عن دراسة مكثفة في موضوع محدود.

وبالتالي فإن دور المشرف هو مساعدة الباحث على تحديد الموضوع حتى لا ينجز عملا جدمبالغ فيه ويتعين على الباحث أن يقوم بعمل متقن ومتربط وموثق ومعلل ويجيب على الإشكالية المطروحة، وفي المقابل ينبغي على الباحث تجنب المواضيع التالية:

الموضوع الواسع جدا.

الموضوع الضيق جدا.

الموضوع المستهلك .

### الفقرة الثالثة: أن يكون موضوع البحث مما يمكن تغطيته بالمراجع والوثائق العلمية.

إن مسألة توفر المراجع والوثائق والمصادر العلمية المرتبطة بموضوع البحث مهمة وأساسية، وعليه فإن الموضوع الذي تنعدم فيه المراجع أو تقل، يعتبر موضوعا لا يصلح للبحث العلمي لأن إمكانية استكمالها ضعيفة جدا وقد تكون مستحيلة، وبالتالي يتعين على الباحث أن يقوم برصد أولي للمصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، وأن يتأكد من توفر المراجع الكافية .

إن البحوث العلمية التي تنعدم فيها المراجع والمصادر العلمية تفقد قيمتها العلمية، بحيث تعتبر هذه المصادر والمراجع العمود الفقري في إنجاز هذه البحوث.

### المطلب الثاني: شكلية كتابة البحوث القانونية.

بعد اختيار الموضوع وإعداد التصميم، تأتي مرحلة الكتابة والتحرير وفقا لشروط وضوابط معروفة في كتابة الأبحاث العلمية، بحيث يتعين على الباحث التقيد بقواعد وأصول الكتابات القانونية العلمية.

ومن هنا سنتطرق في (الفرع الأول) إلى تحديد التصميم والمفاهيم، أما (الفرع الثاني) سنتناول فيه الاقتباس والتوثيق.

### الفرع الأول: التصميم وتحديد مفاهيم الموضوع.

يعد التصميم في البحوث القانونية جزءاً جوهرياً لما له من أهمية على مستوى الشكل الهندسي للموضوع (الفقرة الأولى)، كما أن تمييز البحث القانوني عن غيره من البحوث العلمية الأخرى وذلك من خلال تحديد المفاهيم (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: خطة البحث

أولاً: أهمية خطة البحث

تهدف عملية تصميم البحث إلى التحديد الدقيق لموضوع البحث مما يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث والعمل على معالجتها قصد استكمال جوانب البحث المختلفة والوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع التساؤلات المثارة فيه .

إن التصميم جزء أساسي من عملية البحث القانوني، وهو خطوة إجرائية وذهنية لا بد منها حتى يمكن للبحث أن يتواجد ويكتمل.

وتصميم البحوث " يعني تلك العملية العقلية التي يبدأها الباحث والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود" .

ويكتسي التصميم القانوني أهمية كبيرة نظراً لما يتطلبه علم القانون من صرامة منهجية تقتضي الدقة والوضوح، ونشير في هذا الصدد إلى أنه يصعب التقيد بتصميم نهائي من طرف الباحث منذ البداية، بحيث يمكن للباحث إجراء تغييراً كلما لزم الأمر ذلك كما يمكن إضافة أو حذف عناصر معينة لموضوع البحث.

ثانياً: خصائص خطة البحث.

إن التصميم في البحث القانوني لا بد وأن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص وذلك من خلال:

شمولية التصميم بالتعرض لجميع القضايا والإشكاليات التي يطرحها الموضوع؛

تفادي التكرار والتداخل والاختلاط بين المضامين ومحتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية؛

تحقيق التوازن والتقابل بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية، بحيث يجب أن تتساوى عددا وحجما ؛

**ثالثا: أنواع التصميم.**

إن اختيار أحد أنواع التصميم يخضع لطبيعة الموضوع المطروح للبحث والمناقشة، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع:

**. التصميم الكرونولوجي (التاريخي):**

يتميز التصميم التاريخي أو الكرونولوجي بخاصية أساسية وهي التطور التاريخي للظاهرة القانونية محل البحث، على سبيل المثال عندما يكون موضوع البحث "تطور قوانين المالية بالمغرب" فإن هذا العنوان يقتضي منذ البداية بناء تصميم تاريخي لدراسة تطور قوانين المالية، وبالتالي فالتصميم التاريخي لا يقتضي فقط الوقوف عند البعد التاريخي دون التصدي للقضايا الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث .

**. التصميم الأنجلوسكسوني:**

يتسم التصميم أو التقسيم الأنجلوسكسوني بكونه لا يراعي التوازن كما هو الشأن في التقسيم اللاتيني، إذ يكون تقسيمه متتابعا ومتتاليا إلى عناصر كبيرة دون أن يتم تقريع وتجزئ هذه العناصر الكبيرة إلى فروع أو أجزاء ، مثال (أبواب، فصول، متتابعة ومتتالية دون حصرها في عدد معين)...

**. التصميم اللاتيني:**

يستند هذا التقسيم على التوازن والثنائية في مناقشة ودراسة المواضيع، بحيث أنه ينبنى على أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية، ويتسم التقسيم اللاتيني بالبساطة والوضوح والدقة في مناقشة وتحليل أفكار البحث، وغالبا ما يعتمد الباحث القانوني التقسيم الثنائي بحيث يصلح لدراسة أغلب البحوث القانونية، والذي يكون وفق الشكل التالي:

الأقسام، الأبواب، الفصول، الفروع، المباحث، المطالب، الفروع، الفقرات، أولاً...ثانياً...ثالثاً،  
...3...3...1... الحروف أ...ب... إلخ.

الفقرة الثانية: تحديد مفاهيم الموضوع.

لكل حقل معرفي مفاهيمه ومصطلحاته الخاصة، وعند تحديد وتفسير المفاهيم التي يستعملها الباحث عليه توخي الإيجاز دون الإخلال بالمعنى، وأن يكون المعنى أو التفسير معبراً بوضوح ودقة عن المفهوم، كما يجب على الباحث أن يبين المعاني المختلفة للمفهوم الواحد إن وجد أكثر من معنى، وهذه من سمات المفاهيم الاجتماعية والقانونية أيضاً باعتبار أن حقل العلوم القانونية هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية .

وقد وضعت بعض التوجيهات التي تساعد الباحث على الوصول إلى تحديد دقيق للمفاهيم التي يستعملها في بحثه :

الرجوع إلى التعريفات السابقة والحالية للمفهوم.

عزل العناصر المشتركة والمتفق عليها في أغلب التعريفات.

إخضاع التعريف المصاغ للنقد الصارم للتأكد من صلاحيته ودقته.

إدخال تعديلات نهائية على التعريف الجديد بناء على الانتقادات الموجهة له.

**الفرع الثاني: الاقتباس وتوثيق المراجع.**

سنعالج في (الفقرة الأولى) من هذا الفرع الاقتباس أنواعه وشروطه، ثم سنتصدى في (الفقرة الثانية) إلى توثيق الهوامش والمراجع.

الفقرة الأولى: الاقتباس أنواعه وشروطه.

الاقتباس أو الاستشهاد هو تلك العملية التي يستطيع الباحث أن يدمج أفكار وآراء الآخرين في بحثه مشيراً إلى أصحابها والأماكن التي اقتبس منها وذلك وفاء للأمانة العلمية، ويعتبر الاقتباس جزء مهم من البحث العلمي.

أولاً: أنواع الاقتباس.

يصنف الاقتباس إلى نوعين:

. الاقتباس الحرفي.

وفيه ينقل الباحث معلومات مباشرة كما هي مدونة في المصدر الأصلي، فيقتبس النص كاملاً وحرفياً دون إدخال تغيير أو تعديل أو حتى تصحيح لخطأ وجد في النص الأصلي .

. الاقتباس غير الحرفي.

عبارة عن نقل غير للأراء والأفكار من المراجع، وفي هذه الحالة يستعمل الباحث أسلوبه الخاص في التعبير والصياغة، بالإضافة إلى ذلك فإن الباحث في هذه الحالة غير مقيد بعدد الأسطر كما هو الحال في الاقتباس المباشر .

ثانياً: شروط الاقتباس.

ويشترط في الاقتباس المباشر ما يلي:

ألا يتجاوز ستة أسطر؛

أن يكون في وسط الصفحة؛

أن يكون بين مزدوجتين؛

أن يكون بخط أقل حجماً من الخط العادي؛

لا بد من وضع علامة في شكل رقم في نهاية الاقتباس المباشر.

وعند استعمال الطالب للاقتباس المباشر، قد يجد الطالب نفسه أمام حذف بعض الكلمات والجمل التي يراها غير مناسبة لموضوعه، فيضع مكانها ثلاثة نقاط متتالية...وهو ما يسمى بالاقتباس المتقطع .

الفقرة الثانية: توثيق الهوامش والمراجع.

لوصول إلى بحث قانوني تتوفر فيه مجموعة من الشروط العلمية، لا بد من احترام مجموعة من الشكليات أثناء عملية البحث وتوثيق الهوامش.

أولاً: توثيق الهوامش.

يقصد بالهامش "ما يورده الباحث خارج النص الأصلي إما لذكر مصدر المعلومات (الوقائع والأفكار) الواردة في المتن، أو الإحالة إلى جزء آخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح أو تعليق".

فالأبحاث العلمية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات والبيانات والدراسات المستقاة من مختلف المصادر والمراجع والوثائق، وأيضاً من التشريع والقضاء، لذلك كان لا بد من استعمال قواعد وأحكام الإسناد وتوثيق الهوامش.

. توثيق الهوامش بالنسبة للكتب.

قد يذكر الكتاب في الهامش لمرة واحدة أو أكثر من مرة، فإذا ذكر الكتاب في المرة الأولى يجب أن يذكر ما يلي:

اسم المؤلف ولقبه، وإذا كان الكتاب له أكثر من مؤلف تذكر أَسْمَاؤُهُمْ ويعطف بينهم بحرف (الواو)...

عنوان الكتاب ورقم الطبعة - دار النشر أو المطبعة - بلد النشر - مدينة النشر - تاريخ النشر - رقم الصفحة، وفي حالة الاعتماد على أكثر من صفحة يمكن كتابة أول صفحة وآخر صفحة.

ويفصل بين هذه البيانات بفاصلة (،).

وإذا ذكر الكتاب أكثر من مرة ولم يتوسطهم أي مصدر آخر، تذكر عبارة "المصدر نفسه" أو "المرجع نفسه" ويذكر بعدها رقم الصفحة، وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية ينكر عبارة (ibid).

وإذا ذكر الكتاب مرتين غير متتاليتين أي أنه يوجد كتاب آخر يتوسطهما، ففي هذه الحالة لا يعاد ذكر كل هذه البيانات، وإنما يذكر اسم المؤلف وتتبعه عبارة "المرجع السابق"، ثم رقم الصفحة، وفي حالة كان الكتاب باللغة الأجنبية يذكر عبارة opcit وهي عبارة عن اختصار لعبارة oeracitato اللاتينية التي تعني المرجع السابق.

. توثيق الهوامش بالنسبة للرسائل والاطروحات

اسم ولقب الباحث متبوع بفاصلة.

عنوان البحث متبوع بفاصلة.

تحديد طبيعة البحث، (الماستر أو الدكتوراه).

اسم المعهد أو الكلية واسم الجامعة متبوع بفاصلة.

تاريخ المناقشة (السنة).

رقم الصفحة او الصفحات متبوعه بنقطة.

. توثيق الهوامش بالنسبة للمقالات الصحفية.

اسم ولقب كاتب المقال متبوع بفاصلة.

عنوان المقال بين مزدوجتين متبوع بفاصلة.

اسم الصحيفة وتحت خط متبوع بفاصلة.

رقم العدد متبوع بفاصلة.

تاريخ صدور الصحيفة متبوع بفاصلة؛

رقم الصفحة متبوع بنقطة.

ثانيا: توثيق المراجع (الببليوغرافيا) .

تعتبر الببليوغرافيا آخر مرحلة في عملية إعداد البحث العلمي، فعند قيام الباحث بإكمال بحثه معتمدا في ذلك على كتب أو مقالات أو أعمال عديدة، ومن أجل أن يتمكن القراء من التحقق من البحث، فإنه من المفيد أن نشير على المراجع والمصادر التي اعتمد عليها...

وتتعلق مرحلة توثيق المراجع والمصادر بوضع هذه المراجع والمصادر في قائمة آخر البحث، وهذه هي الطريقة المتبعة في عرض المراجع والمصادر في البحوث العلمية في شتى المجالات.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث ملزم بأن يتبع مجموعة من القواعد والشروط والاحكام عند كتابته للمراجع في قائمة المراجع، ومن بين هذه الاحكام:

مراجعة بيانات كل مرجع بشكل دقيق للتأكد، من عناوين المراجع وأماء المؤلفين.

التأكد من سنة النشر ووضع كل المراجع المعتمدة في المتن في قائمة المراجع.

لا يجوز أبدا نقل مرجع من مرجع آخر...

أن تكتب قائمة المراجع والمصادر بنفس حجم الخط العادي للكتابة، بينما التهميش يكون بخط أقل حجما من الخط العادي...

أسبقية لقب المؤلف عن اسمه بالنسبة لقائمة المراجع، بينما أسبقية الاسم عن اللقب بالنسبة لتهميش المرجع.

**المبحث الثاني: أركان البحث في العلوم القانونية وتطبيقاتها "رسالة الماجستير نموذجا".**

يشتمل البحث العلمي على مكونات وعناصر أساسية تشكل في مجموعها الشكل الهندسي لموضوع البحث (المطلب الأول)، أما (المطلب الثاني) فنخصه إلى تقييم بحث لنيل شهادة الماجستير كنموذج.

**المطلب الأول: الأركان الرئيسية للبحث.**

يرتكز البحث القانوني على مكونات وعناصر أساسية تشكل في مجموعها الشكل الهندسي لموضوع البحث، وهذه العناصر تتمحور عادة حول عنوان البحث والمقدمة، وصلب الموضوع: أي جوهر الموضوع، وأخيرا خاتمة الموضوع.

الفرع الأول: عنوان البحث والمقدمة.

نظرا لأهمية عنوان البحث في العلوم القانونية، سنخصص له (الفقرة الأولى)، أما (الفقرة الثانية) سنعالج فيها المقدمة.

الفقرة الأولى: عنوان البحث.

يكتسي العنوان الرئيسي لموضوع البحث أهمية خاصة، وبالغلة باعتباره يعكس صورة البحث في شموليته، ويتعين على الباحث عند اختيار العناوين بصفة عامة، أن تكون دالة على محتوى ومضمون البحث، ودالة على عناصره ومكوناته الفرعية والجزئية، من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع...إلخ.

كما يتعين على الباحث التقيد بمجموعة من الشروط عند صياغة العناوين منها:

يجب أن يكون العنوان دالا على محتواه، فلا يجوز أن يكون دعائيا أو صحفيا هدفه إثارة القارئ دون إعطاء فكرة عن الموضوع؛

يجب أن يكون العنوان واضحا ومختصرا وشاملا وجامعا لكافة أجزاء البحث العلمي.

يجب على الباحث قدر الإمكان تجنب العناوين المركبة لما تؤدي إليه من التباس وغموض، ومع ذلك فقد يكون العنوان مركبا باستعمال واو العطف عادة، والتركيب إما أن يكون دالا على لمقارنة أو على علاقة .

الفقرة الثانية: المقدمة.

تعتبر مقدمة البحث جزء أساسي منه، بحيث تمهد للموضوع وتلخصه بإعطاء فكرة مركزة عن كل جوانب وحيثيات البحث، كما أن المقدمة تعكس الصورة العامة لمختلف أفكار البحث .

ورغم أن المقدمة تعد أول ما يصادفه القارئ بعد العنوان، إلا أنها غالبا ما تكون آخر ما ينجزه الباحث .

وبصفة عامة تشتمل المقدمة على مجموعة من العناصر منها:

يتعين على الباحث تحديد الموضوع وعرض مشكلة البحث.

تمييز الموضوع عن المسائل المشابهة وتحديد مفاهيمه ومصطلحاته مع تحديد موقعه في المادة.

بيان أهمية الموضوع العلمية والنظرية (الفقهية أو العلمية)، وتوضيح الأفكار العامة الموجهة.

الوقوف عند الصعوبات والمشاكل التي واجهت الباحث النظرية من قلة المراجع مثلا أو كثرتها والتطبيقية المرتبطة بصعوبة اختيار أدوات البحث.

الإشارة إلى البعد التاريخي لموضوع البحث، إذا لم يكن ذا الموضوع نفسه عرضا تاريخيا.

يتعين على الباحث أن يعلن في المقدمة عن المنهج أو المناهج المعتمدة في مناقشة وتحليل موضوع البحث.

يتعين على الباحث أن يعلن في آخر المقدمة عن التصميم الذي اعتمده لبحثه من عناصر أساسية كالتقسيمات والفصول والمباحث ...

الفرع الثاني: صلب الموضوع والخاتمة.

سنقسم هذا الفرع إلى فقرتين سوف نخصص (الفقرة الأولى) إلى صلب الموضوع، أما (الفقرة الثانية) سيتم التطرق فيها إلى الخاتمة.

الفقرة الأولى: صلب الموضوع.

يشتمل صلب الموضوع على المادة العلمية الأساسية للبحث العلمي، ويشكل العمود الفقري للبحث ونسبة مئوية مهمة له، بحيث يحتوي على كل العناصر الرئيسية للبحث من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع... الخ، التي تحلل وتناقش مختلف النظريات والتوجهات والتيارات والأفكار المرتبطة بموضوع البحث .

وعرض موضوع البحث أو صلب الموضوع هو نتاج وثمره عمل مضني قام به الباحث طيلة فترة إعداد وتحضير وإنجاز هذا البحث قصد إخراجها في شكل بحث علمي جيد ومتكامل من حيث الشكل والموضوع.

الفقرة الثانية: الخاتمة.

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي بصفة عامة والبحث القانوني بصفة خاصة، وتعتبر آخر نقطة في مسار عملية البحث، وهي عبارة عن عرض للاستنتاج الذي توصل إليه الباحث وثمره جهده وخلاصة للبحث من حيث النتائج والحقائق العلمية وليست تلخيصا له.

تعتبر الخاتمة من أهم مراحل البحث ذلك أن الإجابة عن التساؤلات والحسم في الفروض التي سبق التعرض لها في المقدمة يكون متضمنا في الخاتمة، لأنها نهاية لعمل وفيها النتائج والإجابات المختصرة للأجوبة التي تم تحليلها والتوسع فيها من خلال المباحث والمطالب والفروع .

وتعبر عن رؤية خاصة للباحث بالنسبة لموضوع البحث، وينبغي أن تكون قصيرة لا تتجاوز بضع صفحات وإذا كان يسمح بإطالة المقدمة فليس الأمر بالنسبة للخاتمة .

ويلاحظ في بعض الأبحاث العلمية تعدد الخواتم، وذلك بتخصيص خاتمة لكل قسم أو باب أو فصل من البحث، على أن تتم صياغة خاتمة عامة له في نهاية البحث العلمي، وعليه فلا بأس من اعتماد مسألة تعدد الخواتم لكن يشترط في ذلك عدم تكرار مضامينها.

المطلب الثاني: تقييم بحث لنيل شهادة الماستر كنموذج

سنتحدث في هذا المطلب عن مدى مراعاة رسالة "عقد شغل الأجير الأجنبي في ضوء القانون المغربي والاتفاقيات الدولية"، للباحث: "م . ل" لشكليات المقدمة (الفرع الأول)، أما العرض والخاتمة سنتطرق لهما في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المقدمة.

انطلق الباحث من الإطار العام وذلك عندما تكلم على أن الهجرة أحد أهم الظواهر الكبرى التي لطالما شغلت التفكير الإنساني على العموم وتفكير العلماء المختصين في الميدان على الخصوص سيما وأنها ظاهرة إنسانية عرفت جميع الأزمنة عبر مر العصور على اعتبار أن الإنسان ولد حرا طليقا وبطبيعته كان ينتقل من مكان إلى آخر وهذا ما أدى إلى الاكتشافات الكبرى التي عرفت البشرية ولم يوقف الإنسان حتى الحدود التي وضعت من طرف الدول على الاستمرار في الهجرة رغم القوانين ورغم المنع في بعض الأحيان ولكن الإنسان حبه للهجرة إما بطريقة إرادية وإما أنه مجبر على ذلك يدفعه دائما إلى الانتقال من مكان إلى آخر تم تطرق بعد ذلك إلى أهمية العمل باعتباره ضرورة من ضروريات الحياة وهو ما يؤدي بالطبيعة إلى اشتغال الشخص المهاجر .

أما بخصوص الإطار التاريخي للموضوع تحدث عن المراحل التاريخية لتطور الهجرة وحاجة أوروبا لليد العاملة وصولاً إلى بلد المغرب الذي أصبح محطة استقرار واشتغال اليد العاملة بعد ما كان محطة عبور التي مر منها مفهوم التعاقد بدءاً من العقود ذات الصيغة الإدارية كعقد الامتياز ثم الانتقال إلى مرحلة التدبير المفوض ثم العقود ذات طريقة الاقتصاد المختلط وصولاً إلى التعاقد المبني على النتائج والأهداف.

تحدث الباحث كذلك عن أهمية الموضوع بحيث نجد دول تفرض قيوداً صارمة على تشغيل الأجانب وذلك بغية حماية اليد العاملة الوطنية من مزاحمة نظيرتها الأجنبية وتجنّبها البطالة في حين نجد دول أخرى تسعى إلى استقطاب عمال أجانب للعمل داخل ترابها لعدة اعتبارات منها على سبيل المثال الشيخوخة وغير ذلك من الاعتبارات.

بخصوص إشكالية الموضوع فقد طرحها الباحث بشكل له ارتباط بالأهمية الكبرى لهذا الموضوع تتعلق أساساً ب: « هل توفّق المشرع المغربي من خلال النصوص القانونية المنظمة لتشغيل الأجانب، من توفير ضمانات كافية لحماية المركز القانوني للأجير الأجنبي؟

ويتفرع عن هذا الإشكال العديد من التساؤلات الآتية:

تبين لنا أن الإشكالية التي طرحها الباحث كانت دقيقة ولامست الموضوع من مختلف الجوانب، وقد رافقت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

فما هي القواعد القانونية الدولية المؤطرة لعقد شغل الأجير الأجنبي؟ وما هي الضوابط القانونية لتشغيل الأجير الأجنبي على المستوى الوطني؟

وهل يعتبر عقد شغل الأجير الأجنبي محدد المدة أم غير محدد المدة؟

وما هي الضمانات الحمائية التي أقرها المشرع المغربي لحماية الأجير الأجنبي؟

وكيف يمكن إثبات عقد شغل الأجير الأجنبي؟

وكيف يمكن التعامل مع الأجير الأجنبي في حالة وقوع الحرب في بلد الاستخدام؟

وما القانون الواجب التطبيق في حالة حدوث نزاع بين أجير أجنبي ومشغله؟

الملاحظ أن هذه الإشكاليات الفرعية قد أدرجها الباحث في التصميم سواء في المباحث أو المطالب، وإلى جانب ذلك نجد الباحث قد تحدث عن الصعوبات التي واجهته في معالجة هذا الموضوع وخصوصا المراجع المتخصصة في المجال.

بالنسبة للمنهج الذي اعتمده الباحث فقد أعلن أنه اعتمد على المنهج الوصفي الذي سيمكن من رصد مختلف المواثيق والنصوص القانونية الدولية المتعلقة بحقوق العمالة الأجنبية من جهة والنصوص المنظمة لعقد شغل الأجير الأجنبي على المستوى الوطني من خلال مدونة الشغل من جهة أخرى ، وكذلك المنهج التحليلي الذي سيتم اعتماده أيضا للوقوف على بنية هذه النصوص، وفق ما تضمنته من حقوق وآليات لضمان حمايتها ورقابة الإلتزام بها.

أما بخصوص التصميم فقد قسم الباحث موضوعه إلى فصلين:

عالج الفصل الأول من خلال التطرق للضوابط القانونية المؤطرة لعقد شغل الأجير الأجنبي على المستوى الدولي والوطني

وقد قسمه إلى مبحثين، تناول في المبحث الأول: الضوابط القانونية لعقد شغل الأجير الأجنبي على المستوى الدولي، أما المبحث الثاني فقد تطرق فيه ضوابط تشغيل الأجير الأجنبي على مستوى التشريع الوطني

أما الفصل الثاني تحدث فيه عن آليات المراقبة الدولية لحماية الأجير الأجنبي وإشكالية الإثبات، وقد قسمه إلى مبحثين، خصص المبحث الأول إلى الحديث عن المراقبة الدولية لحماية حقوق الأجير الأجنبي والقانون الواجب التطبيق، أما المبحث الثاني فتحدث فيه على المبحث الثاني: إثبات عقد شغل الأجير الأجنبي.

**الفرع الثاني: صلب الموضوع والخاتمة.**

سوف نعالج هذه النقطة من خلال فقرتين، سنتطرق في (الفقرة الأولى) إلى صلب الموضوع، أما (الفقرة الثانية) فسوف نعالج فيها الخاتمة.

الفقرة الأولى: صلب الموضوع.

من خلال اطلاعنا على متن رسالة الباحث بدر الحيمودي والمعنونة بـ"عقد شغل الأجير الأجنبي في ضوء القانون المغربي والاتفاقيات الدولية . ، نجد أن الباحث اعتمد على الثنائية في التصميم، من خلال اعتماده على فصلين، في مقابل ذلك التزم بالتصميم الثنائي في تقسيم المباحث ،وعكس ذلك وقع عند تقسيمه للمطالب نجده قسم بعض المباحث إلى مطلبين ومباحث أخرى إلى مطلبين، كما أن الباحث نجده من خلال المتن قام بربط عناصر التحليل باعتماد توطئات لكل فصل ،ومبحث، ومطلب، وفرع، وفقرة، كما نعلم هذه التوطئات الصغيرة تساعد القارئ في التعرف على المضمون.

والملاحظ أن الباحث يتوفق في عدد الصفحات بين الفصول، فنجد الفصل الأول فنجد هيمنة في البحث ضم 100صفحة، أما الفصل الثاني فقد تضمن 120 صفحة.

أما بخصوص ترقيم الهوامش فنجد الباحث اعتمد ترقيم تسلسلي من بداية البحث الى نهايته.

#### الفقرة الثانية: خاتمة الرسالة.

نجد أن الباحث نجح إلى حد كبير من خلال في ربط خاتمة الرسالة بالإشكالية التي طرحها في البداية، من خلال إعطائه مجموعة من الخلاصات المرتبطة دائما على ضرورة الإرتقاء، بوضعية هذه الفئة الأجراء الأجانب، وتمتعهم بجميع حقوقهم، الاقتصادية والاجتماعية، . من بين هذه الخلاصات التي تطرق لها الباحث أن الإطار القانوني الخاص بالأجير الأجنبي بالمغرب لازال يعرف اهتماما كبيرا سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني، ولعل ما يكرس ذلك الخطابات السامية الملكية، وكل ذلك من أجل إضفاء الحماية اللازمة لهذه الفئة من الأجراء، كما تبين لنا ان هذه الحماية تشكلت من مصادر متعددة خاصة على مستوى الاتفاقيات والمعاهدات التي تناولت حقوق الأجراء بصفة خاصة، والمتمثلة في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 111 إضافة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990 الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والتي حاولت ان تتخطى النقص الحاصل في مجال الحماية الدولية.

وقد قام المغرب في إطار تعزيز تشريعه الداخلي و ملاءمته مع المعايير الدولية للشغل بالمصادقة على هاته الاتفاقيات لتصبح بعد ذلك جزء لا يتجزأ من القانون الداخلي، وذلك سيرا على ما جاء به الدستور الجديد للمملكة في اعتبار أن الاتفاقيات الدولية تسمو على التشريع الوطني، وتبعا لذلك يوضح الطالب الباحث أن

التطورات التي عرفتها الساحة الوطنية والدولية من حيث اتساع دائرة الهجرة حتى أنه لم تسلم أية دولة منها. فإن المغرب لم يعد بعد اليوم عبارة عن دولة عبور للعديد من المهاجرين فقط و إنما أصبح دولة استقرار .

كما يؤكد على أن الوضعية القانونية للأجبر الأجنبي لازالت تعرف نوعا من الفتور والنقص، لاسيما وأن النصوص الموجودة حاليا لم تستطع إعطاء كل الحقوق الأساسية للمهاجر، خاصة وأن المشرع اتجه نحو وضع قيود لتشغيل الأجانب النظاميين، حماية لليد العاملة الوطنية، وما فتئت المنظمات الدولية تؤكد على ضعف المقاربة المتبعة اتجاه موضوع الهجرة، خاصة وأن العديد من الدول صادقت على مجموعة من الاتفاقيات التي تكرس حق الأجبر الأجنبي، التمتع بحقوقه كاملة باعتباره، مساهما في الاقتصاد الوطني.

كما يؤكد دائما على ضرورة الارتقاء، بوضعية فئة الأجراء الأجانب، وتمتعهم بجميع حقوقهم، الاقتصادية والاجتماعية، داخل المغرب. ويسترسل الباحث ويبين أنه بشكل جلي وواضح أن التشريع المغربي، إلى حد الآن لم يستطع بلورة نص قانوني حمائي للأجبر، من خلاله يضمن حقوقه المتعارف عليها دوليا والمنصوص عليها على المستوى الدولي، خاصة، وأنه اعتبر الهجرة غير النظامية جريمة معاقب عليها، وأنه لم يعر أي اهتمام للممارسات غير المسؤولة، التي يعاني منها الأجراء الأجانب خاصة غير النظاميين منهم، كما أن البحث عن سياسة جديدة اتجاه الهجرة، و الشغيلة الأجنبية النظامية منها وغير النظامية، سيؤدي بالضرورة إلى النهوض، بوضعية الأجراء الأجانب بعد الساحة الوطنية، بحيث لا بد من مراعاة ما هو إنساني واجتماعي، وحقوقى وقانوني.

ومن بين بعض التوصيات التي خرج بها الطالب الباحث في رسالته مايلي:

تفعيل دور اجهزة الرقابة لمفتشية الشغل من أجل ضمان احترام ضوابط تشغيل العمال الأجانب، من خلال سيتم الحد من ظاهرة تشغيل العمال الأجانب الغير الشرعيين

إتخاذ تدابير و إجراءات عملية للحد من إجراءات نقل العمال المهاجرين بطريقة غير شرعية.

إقامة مشاريع و برامج إستثمارية في إقليم الدول الإفريقية المصدرة للهجرة من أجل ضمان بقاء مواطني هذه الدول في بلادهم الأصلية و عدم تفكيرهم في الهجرة الغير الشرعية طالما أن ظروفهم هي التي تجبرهم على الهجرة بالدرجة الأولى

إعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها في مجال تشغيل الأجراء الأجانب للتخفيف من القيود وتبسيط الإجراءات بطريقة تسمح بتفعيل مبدأ حرية العمل و حرية التفاوض في إطار منظم، للإستفادة من خبرات الأجانب ومهاراتهم من الأجل القدرة على مواكبة ومسيرة التكنولوجيا الحديثة والعمل على نقلها عن طريق الإشراف وتكوين أجراء مغاربة في نفس التخصص،

### خاتمة:

انطلاقاً من كل ما تقدم تعتبر القواعد المنهجية للبحث مهمة وأساسية في عملية البحث القانوني وذلك على أساس القواعد التي يتعين على الباحث في العلوم القانونية الالتزام بها في بحثه وأن تتسم كتابته العلمية بالدقة والوضوح مع تحديد المنهج العلمي المعتمد في الدراسة، وذلك من أجل الوصول إلى بحث علمي قانوني تتوفر فيه كافة الأركان الرئيسية، مع التقيد بمختلف الشروط الشكلية والفنية، واحترام قواعد التوثيق وذلك خدمة ووفاء للأمانة العلمية التي تعتبر أهم عنصر من عناصر البحث العلمي.

## لائحة المراجع المعتمدة:

الكتب:

الدكتور رشيد بنعياش، منهجية البحث في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، مطبعة شمس برينت، الرباط 3736.

أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، فاس.

عبد الواحد الناصر، تقنيات البحث العلمي من التأسيس والتركيب إلى النقد والتأصيل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 3739.

طاليس صالح، المنهجية في دراسة القانون، طبعة 3737، منشورات زين الحقوقية.

ادريس الفاخوري، المدخل لدراسة القانون نظرية القانون والحق، مطبعة دار النشر الجسور، وجدة، 3773؛

عبد الكريم غالي، في المنهجية والقانون، الرباط، 3773.

ابراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، طبعة 3444.

عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، مطبعة إليت، الرباط، 3445.

زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 3441.

محمد عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 3467.

سيد هواري، دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه، مطبعة مكتبة عين شمس، القاهرة، 3467.

عبد الله اشركي لفقير، المختصر في مناهج البحث.

عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة.

المنشورات:

محمد العروصي، المختصر في المنهجية القانونية، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات حول قانون الأعمال والمقاولات بكلية الحقوق السويسرية جامعة محمد الخامس، الرباط، الطبعة الثانية، 3733.



إبراهيم أبراش، البحث العلمي قضاياه مناهجه وإجراءاته، منشورات كلية الحقوق مراكش، سلسلة الكتب، عدد37، 3449.

علي ضوي، منهجية البحث العلمي، منشورات كلية القانون جامعة ناصر، الطبعة الثانية، 3441؛

الأبحاث الجامعية:

محسن لهجو، التعاقد في تدبير المرافق العمومية نموذج المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا الرباط، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية لعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 3737-3731.

مراجع باللغة الفرنسية:

.janin Patrick. Methodologie de droit administratif. Ellipses édition. Paris. 2007